

دراسة علي بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة علي المشروعات الصغيرة بريف محافظة أسيوط

* أسماء محمد عبد الله محمد¹، أشرف رجب علي الغنام¹، مصطفى حمدي أحمد غانم²،
سامية عبد السميع هلال²، رندا يوسف محمد سلطان²



¹ قسم بحوث الاجتماع الريفي - معهد بحوث الإرشاد الزراعي والتنمية الريفية - مركز البحوث الزراعية

² قسم الاجتماع الريفي والإرشاد الزراعي - كلية الزراعة - جامعة أسيوط

*Email: Simsim1000el@Gmail.Com

Accepted for publication on: 7/9/2021

المخلص

هدف البحث إلى التعرف على العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة علي نجاح أصحاب المشروعات الصغيرة بريف محافظة أسيوط، وتحديد الأهمية النسبية لهذه العوامل، والتعرف على الآثار المترتبة علي إقامة المشروعات الصغيرة، والتعرف علي المعوقات والمشاكل التي تواجه أصحابها ومقترحاتهم لنجاحها، وبلغت عينة الدراسة مائتان وأربعون مبحوثاً من أصحاب المشروعات الصغيرة من المراكز الأربعة أبنوب، والفتح، وديروط، والقوصية، وتم استخدام الاستمارة البحثية (الاستبيان) كأداة لجمع بيانات الدراسة من خلال المقابلة الشخصية للمبحوثين، وعقب قياس كافة متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، استخدمت بعض الأساليب الإحصائية الوصفية، والتحليلية (اختبار معامل الارتباط البسيط، واختباري الانحدار الخطي المتعدد والمتدرج الصاعد).

وبينت نتائج الارتباط وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوي النجاح الإجمالي لمشروع المبحوث وكل من المتغيرات المستقلة التالية: عدد أفراد أسرة المبحوث، والدخل الشهري للمبحوث، ومستوي الانفتاح الثقافي للمبحوث، وعدد العاملين بالمشروع، وقيمة القرض، وقيمة قسط القرض، وأراء المبحوثين في مساعدات الجهات المانحة للقروض، وأوضحت نتائج الانحدار الخطي المتعدد وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوي تعليم المبحوث، والدخل الشهري للمبحوث، ومستوي طموح المبحوث، وعدد العاملين بالمشروع، وعدد سنوات خبرة المبحوث السابقة في المشروع، وقيمة القرض، ومدى كفاية القرض، وأراء المبحوثين في مساعدات الجهات المانحة للقروض، ودرجة النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع، بينما توجد علاقة معنوية سالبة بينه وبين قيمة قسط القرض، واتضح أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تسهم في تفسير ما يزيد عن 66% من التباين الحادث لدرجة النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع.

الكلمات الدالة: المشروعات الصغيرة، العوامل الاجتماعية، العوامل الاقتصادية.

المقدمة

تعتبر مصر من الدول النامية التي تعاني من مشكلة زيادة السكان التي تؤدي لمشكلتين كبيرتين تؤثر على نموها ومواردها واقتصادياتها هما مشكلة الفقر ومشكلة البطالة وبشكل كبير بين كافة الفئات من المتعلمين وغير المتعلمين، حيث وصل معدل الفقر بمصر إلي 29.7% عام 2020/2019 (بيان وزارة التخطيط، 2020) ووصلت نسبة الفقر المدقع بين المواطنين إلي 4.2%، وأن نسبة الفقراء سجلت أعلى مستوياتها في محافظة أسيوط لتبلغ 66.7%، (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020)، وعلى الجانب الآخر ارتفع معدل البطالة إلي 7.4% خلال الربع الأول من عام 2021 (يناير/مارس)، وأوضح الإحصاء أن حجم قوة العمل بلغ 29.284 مليون فرد مقابل 29.965 مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة انخفاض مقدارها 2.3%، وبلغ عدد المتعطلين 2.155 مليون متعطل بنسبة 7.4% من إجمالي قوة العمل (1.343

مليون ذكر/ 812 ألف إناث) وبلغت نسبة المتعطلين في الفئة العمرية (15-29 سنة) 62.4% من إجمالي المتعطلين، ووصل معدل البطالة في الحضر إلى 11.1% وبالريف وصل إلى 4.4% من إجمالي قوة العمل (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020).

وتمثل هذه المشاكل عنصر تهديد لكيان المجتمع على مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية خاصة مع وجود هذه الطاقات بلا عمل مما يمثل إهدارا لتلك الطاقات القادرة على دفع المجتمع إلى مستويات أفضل من الرفاهية، وربما تحولت طاقات هؤلاء الشباب إلى هدم إنجازات المجتمع المادية وقيمه الاجتماعية، وتتضح هذه المشكلة في ظاهرتين رئيسيتين هما: تزايد حجم العمالة المتاحة عن حجم الطلب الفعلي عليها في إطار المتاح من الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، بينما الظاهرة الثانية هي عدم تناسب نوعية العمالة المتاحة وخصائصها وتلك المطلوبة في سوق العمل، ومع ارتفاع معدلات البطالة ترتفع في المقابل معدلات الفقر الذي يمثل عقبة أساسية للتنمية المتواصلة ومعوق لرفع معدلات النمو الاقتصادي، لذلك أصبحت المشروعات المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر في الآونة الأخيرة محور اهتمام السياسات الهادفة لتخفيض معدلات البطالة، حيث تتميز هذه المشروعات بالانتشار الجغرافي، وتحقيق التنمية المكانية المتوازنة، وخدمة الأسواق المحدودة، فضلا عن أنها تحافظ على الأعمال التراثية (حرفية ويدوية) المتميزة بالإبداع والأصالة والتي تمثل أهمية للاقتصاد المصري من خلال تصديرها.

والمشروعات الصغيرة تساهم في تشغيل مجموعات كبيرة من الشباب، لذلك أخذت مصر تركز الجهود عليها حيث أصبحت تشجع إقامة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر في المناطق الريفية والتي تعتمد على الموارد المحلية والبيئية والمنتجات الزراعية سواء الأولية أو الثانوية، وذلك بعد أن أثبتت هذه المشروعات قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد، وقد أنشأت لذلك جهاز تنمية المشروعات والمعني بتوفير فرص عمل وتشجيع الشباب علي استغلال الموارد المختلفة بقرامهم ومحافظةهم وإقامة مشروعات صغيرة ومنتاهية صغر تساهم في حركة البناء والتنمية التي تشهدها هذه القرى وتوفر لأبنائها فرص عمل مستقرة وناجحة.

مشكلة البحث

تعد المشروعات الصغيرة حلا ملائما في مصر كأداة رئيسية لخلق فرص العمل والتغلب علي مشكلة البطالة وتزويد الاقتصاد المصري بالسلع والخدمات وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيا منها، فمن ناحية نجد أن طبيعة الموارد البشرية والعمالة المصرية تنسم بتزايد معدلات النمو السكاني وانتشار البطالة وبمعدلات متزايدة خاصة بين الخريجين الجدد، وانخفاض كفاءة وإنتاجية الموارد البشرية، ومن ناحية أخرى نجد أن طبيعة المشروعات الصغيرة تتميز بقدرتها علي خلق فرص العمل وفتح المجال أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي مما يخفف الضغط علي القطاع العام في توفير فرص العمل، في ظل محدودية رؤوس الأموال وقدرتها علي تيسير تعبئة رؤوس الأموال الوطنية وتحويلها من الاستهلاك إلي الإنتاج، واعتمادها علي المواد الأولية المحلية المتوفرة بكثرة وبأسعار مناسبة، وانخفاض تكلفة التدريب واستخدامها تقنيات غير معقدة تناسب الخريجين الجدد، بالإضافة إلي تميزها بالتجاوب السريع مع المتغيرات مع نسبة قليلة من المخاطر ومرونتها في الانتشار والتوسع بما يحقق تنمية متوازنة جغرافيا.

وعلى مستوى محافظة أسيوط والتي يتم بها الدراسة الحالية، فقد قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومنتاهية الصغر بضح مبلغ 2 مليار و700 مليون جنية منذ إنشائه عام 1992 وحتى عام 2018 واستطاع تمويل 246 ألف مشروع ووفر 354 ألف فرصة عمل في مجال الإقراض وتمويل المشروعات الصغيرة، وضح أيضا 530 مليون جنية لتمويل مشروعات البنية الأساسية ووفر من خلالها 174 ألف فرصة عمل (مشروعات كثيفة العمالة)،

وخلال عام 2018 فقط قام الجهاز بضخ 114 مليون جنيه وتمويل 1435 مشروع صغير حققت توفير 3900 فرصة عمل، وتتمحور مشكلة الدراسة في الاهتمام بالمشروعات الصغيرة بريف محافظة أسيوط والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر عليها وكيفية استفادة أصحاب هذه المشروعات منها وتحقيق أكبر عائد، كما أن الدراسة من خلال بياناتها تحاول التعرف علي مستوي نجاح أصحاب هذه المشروعات من خلال رضائهم عن تكاليف وأداء مشروعاتهم والعائد منها، وتتطرق الدراسة أيضا للدور الذي تقوم به الجهات المانحة، ومعرفة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والمجتمعية والبيئية لتلك المشروعات، ويتم ذلك لتوضيح الرؤية للمسؤولين والمخططين والقائمين علي هذه المشروعات للتغلب علي العوائق والمشكلات وتوضيح المقترحات والتوصيات المناسبة لتحقيق الاستفادة القصوى من هذه المشروعات لدعم التنمية في الريف وتطويره وتنمية المناطق الأقل حظا في النمو والتنمية خاصة القرى الريفية بمحافظات مصر المختلفة خاصة في الوجه القبلي، حيث تتدني مستويات الدخل وترتفع معدلات البطالة، كما تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتطوير الإبداعات والمهارات والأفكار الجديدة.

أهداف البحث:

- تتمحور الهدف الرئيسي للدراسة حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية المؤثرة علي المشروعات الصغيرة بريف محافظة أسيوط، وفيما يلي الأهداف الفرعية لتحقيق هذا الهدف:
1. التعرف علي العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتمثلة في الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأصحاب المشروعات الصغيرة وخصائص وطبيعة هذه المشروعات ومصادر قروضها وقيمتها وشروطها، ودور الجهات المانحة لها بريف محافظة أسيوط.
 2. التعرف علي مستوى النجاح الإجمالي لأصحاب المشروعات الصغيرة من خلال حجم تكاليف هذه المشروعات، ورضائهم عن أدائها، والعائد منها، وإجمالي مبيعاتهم من هذه المشروعات، وأرباحهم المحققة، ومدى رضاهم عن الخدمات المتوفرة لها.
 3. التعرف علي تأثير كل من العوامل الاجتماعية والاقتصادية (السابق الإشارة إليها) علي درجة النجاح الإجمالي لأصحاب هذه المشروعات الصغيرة كل على حدة (منفردة) ومجمعة.
 4. تحديد الأهمية النسبية للعوامل الاجتماعية والاقتصادية (السابق الإشارة إليها) المؤثرة علي درجة النجاح الإجمالي لأصحاب هذه المشروعات الصغيرة.
 5. التعرف علي الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والمجتمعية والبيئية المترتبة علي إقامة المشروعات الصغيرة بريف محافظة أسيوط.
 6. التعرف علي المعوقات والمشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة ومقترحاتهم لنجاح المشروعات الصغيرة.

أهمية البحث

تعنى هذه الدراسة بمستقبل المشروعات الصغيرة في مصر في ضوء الاهتمام المتزايد بها من جانب الدولة علي كافة الأصعدة، حيث لا ينكر أحد دورها ومكانتها في الهيكل الاقتصادي المصري، وبالرغم من العديد من البحوث التي قام بها العلماء والباحثين في هذا الموضوع، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة، حيث تتمثل أهميتها التطبيقية والعلمية فيما يلي:

1. تعد هذه الدراسة محاولة جادة يمكن إضافتها للتراث العلمي خاصة في الجانب التطبيقي للعلوم الاجتماعية الزراعية.
2. تمثل مشكلة الدراسة قضية هامة في أجندة الدولة في الوقت الراهن حيث تعتبر إقامة المشروعات الصغيرة جزء أساسي من خطط التنمية لمواجهة مشكلتي البطالة والفقر.

3. تختلف عن الدراسات الأخرى بمعرفة الدور الفعلي للجهات المانحة للقروض ومدى رضا أصحاب المشروعات عن هذا الدور.

4. تتميز عن غيرها من الدراسات برصد كافة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والمجتمعية والبيئية المرتبة علي إقامة أصحاب المشروعات لمشروعاتهم.

الاستعراض المرجعي

اعتمدت الدراسة على ثلاثة نظريات أساسية هي النظرية البنائية الوظيفية، ونظرية استر بوسيرب للمجتمعات الريفية، والمدخل التكاملي، وتعتبر النظرية البنائية الوظيفية من أكثر النظريات الاجتماعية شيوعاً واستخداماً إذ تهدف هذه النظرية إلي معرفة كيف تعمل ظواهر المجتمع، حيث لا يمكن فهم أي ظاهرة بمعزل عن النظم الاجتماعية الأخرى فهي تؤثر وتتأثر بهم، وأن الارتباط المتبادل بين هذه النظم ارتباط وظيفي، ولكل نظام من هذه النظم وظيفة هامة يؤديها تساعد علي استمرار البناء، ويوجد نوع من التضامن والاعتماد المتبادل بين أجزاء البناء الاجتماعي، وظهور أي خلل في المجتمع يعني وجود خلل في البناء الاجتماعي وظواهره المختلفة، لذلك يجب دراسة ظاهرة المشروعات الصغيرة والعوامل المؤثرة فيها من خلال تأثير كل عامل، حيث تعتبر هذه العوامل أحد أجزاء البناء ظاهرة المشروعات الصغيرة، ومعظم التغيرات التي تحدث في العوامل وتؤثر على هذه الظاهرة المدروسة تقع في بناء الظاهرة، وبناءاً عليها فإن قيام الشباب وهم جزء من المجتمع بإقامة وتنفيذ المشروعات الصغيرة، فإن ذلك سيسهم بشكل كبير بزيادة دخولهم و بالتالي ارتفاع مستوى معيشة أسرهم، مما يؤدي إلي زيادة التنمية الاقتصادية للمجتمع، مما يعني تحقيق وظيفة هامة من وظائف البناء الاقتصادي بالمجتمع.

أما نظرية استر بوسيرب (1981) عن التكثيف الزراعي أوضحت أن النمو السكاني يؤثر تأثيراً رئيسياً في ضبط التطورات الزراعية وعليه يجب الأخذ بسياسة تحفيز الابتكار والتغيير التكنولوجي بالإضافة إلي التكثيف الزراعي للتغلب علي مشكلة تزايد السكان و حدوث ازدهار في مستوى المعيشة بناء علي الممارسات المتزايدة للزراعات الكثيفة، وبناءاً عليه يمكن زيادة الإنتاج الزراعي من خلال المشروعات الصغيرة التي تعتمد علي الإنتاج الزراعي.

وفيما يتعلق بالمدخل التكاملي فقد تبين ضرورة النظر إلي المجتمع علي أساس أنه وحدة واحدة متكاملة متماسكة تتضمن أبعاد الدراسة بجميع جوانبها المتعددة وعلاقتها المتشابكة وهذه الأبعاد هي: البعد الإيكولوجي ويعني بالعلاقة بين الظروف الجغرافية وتأثيراتها، والبعد البشري الذي يهتم بالقوة المؤثرة في المجتمع وهم الأفراد، والبعد الاجتماعي، والبعد الاقتصادي، والبعد الثقافي، والبعد السياسي (Jary and Jary, 1991)، وبناءاً عليه تم دراسة المشروعات الصغيرة بهذه الدراسة من كافة الجوانب المتعلقة بخصائص المشروعات وخصائص قروضها، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية لأصحابها، ودور الجهات المسؤولة عن تمويلها، وكافة المعوقات التي تعوقها ومعرفة وحصر أهم متطلبات نجاحها، ومعرفة أهم أثرها علي كافة الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والمجتمعية والبيئية، كل ذلك من أجل تكوين صورة حقيقية عن واقع المشروعات الصغيرة محل الدراسة.

دراسة موضوع المشروعات الصغيرة يتطلب تحديد مفهوم هذه المشروعات من أجل توضيح معالمها، وتحديد مجالاتها، ولا يمكن تقديم تعريف نهائي ومفهوم محدد للمشروعات الصغيرة، فهو مفهوم نسبي يختلف باختلاف المعايير المتخذة لتعريف هذه المشروعات كذلك تختلف هذه المعايير بين دولة وأخرى وفقاً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطورها التكنولوجي، وبالتالي هناك العديد من التعاريف التي تتفق مع البيئة السياسية والاقتصادية في البلد المعني وتختلف في البلد الأخر، كما قد تختلف في البلد نفسه وذلك حسب مراحل النمو الذي يمر بها اقتصاد تلك الدولة، ومن هنا نجد التباين بين دولة وأخرى ومن

مرحلة إلي أخري في تبني تعريف معين للمشروعات الصغيرة في بلد ما بما يتفق وإمكاناتها ومقدراتها وظروفها الاقتصادية (المللي، 2015: 11).

تقوم المشروعات الصغيرة في مصر بدور واضح في العديد من مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتهيمن هذه المشروعات علي مساهمات القطاع الخاص حيث تسهم بشكل كبير في عدد المنشآت والعمالة وتوفر فرص عمل لأكثر من ثلثي القوة العاملة في مصر بوجه عام، وهذه العمالة يتركز عملها بشكل أكبر في مجالات الصناعات التحويلية وتجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، وتقوم عدد من الجهات بتقديم المساعدات في مجال التمويل للمشروعات الصغيرة (الهاشمي، 2016: 58-59) ومن تلك الجهات بنك التنمية الصناعية، شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، جمعية تشجيع الصناعات الصغيرة للخريجين، القروض المقدمة من مؤسسات مالية أجنبية وعربية، البنوك التجارية والمتخصصة، الصندوق الاجتماعي للتنمية (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر).

ومن العوامل التي ساعدت علي انتشار المشروعات الصغيرة ما يلي: أنها تهتم بكافة أشكال النشاطات، تقام في إي مكان مهما كانت خصائصه في الريف أو المدينة، تساهم بشكل كبير في حل وامتصاص مشكلة البطالة، تساهم بشكل فعال في رفع الناتج القومي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لا تتطلب يد عاملة ماهرة ومتخصصة كما هو الحال في المشروعات الكبرى (غانية وآخرون، 2014: 13-14).

وتتضمن معايير تحديد المشاريع الصغيرة كما وضحتها جمعة (2015: 16-17) وأبو مغلي (2007: 13) والعوامرة (2013: 50-51)، المعايير النوعية وهي: معيار الملكية، ومعيار المسؤولية، ومعيار حصة المؤسسة من السوق، ومعيار محلية النشاط، والمعايير الكمية (الأبباري، 2011: 7-11) هي معيار عدد العمال، معيار حجم الاستثمار، معيار العمالة ورأس المال (معيار مزدوج، معيار حجم المبيعات، معيار نوعية التكنولوجيا المستخدمة).

ويوجد العديد من تعاريف المشروعات الصغيرة حيث يعرفها البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل بها حتى (50) عاملاً كحد أقصى وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، وتعرف منظمة العمل الدولية المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي يعمل بها اقل من (10) عمال و المشروعات المتوسطة التي يعمل بها ما بين (10) إلي (99) عاملاً وما يزيد عن (99) يعد مشروعات كبيرة، وتعرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بإبعادها طويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية) كما يتراوح عدد العاملين فيما بين (10-50) عامل، أما اتحاد الصناعات المصرية فقد عرف المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تبلغ استثماراتها الكلية (550) ألف جنيه، ولا تستخدم أكثر من (100) عامل، وتوجد بعض التعاريف الأخرى مثل: تعرف المشروعات الصغيرة بأنها كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلّة رأس المال المستثمر ويعتمد علي تشغيل العمالة بشكل أكبر (سلمان، 2009: 24)، تعرف المشروعات الصغيرة بأنها منشأة بسيطة ذات مستوي تكنولوجي محدود تدار من قبل ملاكها هدفها في الغالب تغطية الاحتياجات المادية اللازمة لأصحاب المشروع. (العريفي، 2013: 13)، كما يعرف المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يدار من قبل مالكة ويضم عدد قليل من العمال ويستخدم رأس مال قليل مقارنة مع عدد العمال ورأس المال المستخدم في المشاريع المتوسطة والكبيرة ويخدم السوق المحلية. (الحوامدة، 2009: 32).

ومن أهم الخصائص العامة للمشروعات الصغيرة كما وضحتها زعرب (2013: 45-47) ما يلي: أنها يغلب علي أنشطتها طابع الفردية في مجال الإدارة و التخطيط و التسويق، وفي أحيان أخرى تكون عائلية من حيث الإدارة والعاملين، بساطة الهيكل التنظيمي، حيث الإدارة المباشرة من قبل صاحب المشروع وهو المسئول عن التخطيط والإنتاج والتسويق، تتصف بصغر حجم رأس المال، وتعتمد علي المدخرات الشخصية أو المدخرات العائلية في تمويل المشروع، بساطة التكنولوجيا المستخدمة وتوضع مؤهلات العاملين بها، تتمتع بقدر كبير من سرعة التكيف مع تغيرات السوق من حيث كمية الإنتاج ونوعيته، مما يعني القدرة علي مواجهة الصعوبات في أوقات الأزمات وفترات الركود الاقتصادي، توضع مستوي جودة منتجاتها، مقابل انخفاض مستوي أسعارها وهي بذلك تكون عامل جذب للفئات من ذوي الدخل المحدود أو المتدني، تتبع المشاريع إستراتيجيه التركيز، وهي الإستراتيجية الأكثر ملائمة بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث يقصد بإستراتيجية التركيز وضع المشروع ضمن آليات سوق محددة أو مناطق جغرافية معينة، أو الاهتمام بنوع محدد من المنتجات.

وتقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلي ثلاثة أقسام هي: 1. مشاريع إنتاجية: بمعنى تحويل المادة الأولية الخام إلي منتج نهائي أو وسيط إلي أن تلك المشاريع تعمل علي توليد القيمة المضافة بمعنى زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن قيمة المدخلات وينقسم هذا النوع من المشاريع إلي: مشاريع تنتج سلعا استهلاكية: مثل الصناعات اليدوية و ورش الإنتاج التي تستخدم الموارد المحلية، ومشاريع تنتج سلعا إنتاجية تساهم في إنتاج سلعة أخرى: مثل الصناعات الغذائية لإنتاج الملابس الجاهزة أو الصناعات الغذائية، 2. مشاريع خدمية: وهي القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه مثل خدمات المواصلات والسياحة وغير ذلك من الخدمات التي يمكن أن تلبّيها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها، 3. مشاريع تجارية: هي مشاريع تقوم علي شراء وبيع وتوزيع سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة من أجل الربح مثل تجارة الجملة والتجزئة.

مما لا شك فيه أن جميع المشاريع علي مختلف مستوياتها سواء الجديدة أو القائمة تحتاج للتمويل المناسب والمهارات الإدارية الملائمة حتى تنمو وتحقق دخلا وربحا مقبولين، وقد أصبح تطور المشاريع الصغيرة يشكل مفتاحاً مهماً لخلق فرص العمل وتحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متكافئة خاصة بالنسبة للفئات والمجموعات الصغيرة والأقل حظاً، فالمشروعات الصغيرة تحتاج إلي التمويل في فترات حياتها بدءاً بتأسيس المشروع حتى انطلاقه، كما تحتاج المشروعات الصغيرة إلي التمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسيرة تطورات الإنتاج بالإضافة إلي الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث استثنائي (عبد الله، 2008: 21).

ويري العلماء والباحثين اهتمام الكثير من دول العالم المتقدمة بالدور الأساسي للمشروعات الصغيرة والتي تعد المجال المهم لاستيعاب الكثير من منتجات الصناعات الكبيرة مما يحقق نوعاً من التشابك المتبادل بين النوعين، وفي الوقت الحاضر يحظى هذا القطاع باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم وانطلاقاً من الدور المهم لهذه الصناعات في المساهمة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فقد أكدت تجارب العديد من دول العالم دور الدعم والتشجيع المقدم لهذا القطاع في تحقيق طفرة نوعية ومهمة علي المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول (المحمودي، 2014: 476)، حيث يكمن هذا الدور في النقاط التالية: رفع الكفاءة الإنتاجية لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة تجاه الدول الأخرى، الوفاء بالطلب المتزايد علي الخدمات والناجم عن تحسين مستويات الدخل والمعيشة، مثل خدمات التركيب والإصلاح والصيانة، تعتبر المشروعات الصغيرة وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية

تعمل علي تعبئة المدخرات الخاصة لتشغيلها في الاقتصاد القومي وتعمل علي زيادة كفاءتها، ارتفاع قدرتها علي الابتكار وذلك لارتفاع قدرة أصحابها علي الابتكارات الذاتية في مشروعاتهم، تلعب دوراً في تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال نشاطاتها المتعددة والمتباينة، كما تساعد علي تغيير الهيكل السوقي من خلال تخفيف حدة التمرکز وزيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية والخدمية، تقوم هذه المشروعات بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيلات المستهلكين بدرجة أكبر من المنشآت الكبيرة نظراً للاتصال الشخصي المباشر بين أصحابها والعملاء، كما تسهم في تنشيط الصادرات كثيفة العمل.

وفيما يتعلق بالدراسات السابقة، فقد أكدت بعض الدراسات علي أهمية المشروعات الصغيرة في تنمية الاقتصاد القومي للدول وتطويره، ومدى مساهمتها في توفير فرص العمل للأفراد والشباب وبالتالي التقليل من أعداد الباحثين عن عمل، ودورها أيضاً في معالجة الفقر، وهذا ما أكدته دراسة كلا من العجلوني (2008)، وعلي (2011)، و Thwala & (2009) Phaladi، و Gebremariam (2004).

كما بينت نتائج عدد من الدراسات أن المشروعات الصغيرة تواجه بعض المعوقات والتي تختلف من مجتمع لآخر، غير أن الجوانب التمويلية تعتبر من أبرز المعوقات التي تواجهها المشروعات الصغيرة، وهذا ما أشارت إليه دراسة علي (2011)، والشرنوبى (2016)، والوادي (2005)، و Sherazi (2013)، و Thwala & Phaladi (2009)، و Irwin & Scott (2010)، و Olawale & Garwe (2010)، وفي الجانب الآخر جاءت نتائج عدد من الدراسات مختلفة قليلاً حيث أشارت إلي أن المعوقات الإدارية تعتبر أبرز المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة وهذا ما أشارت إليه دراسة العجلوني (2008)، بينما بعض الدراسات الأخرى ترى أن المنافسة وتغيير الأنظمة الضريبية هي المعوق الأساس كما في دراسة Bitzenis & Nito (2005)، والبعض من الدراسات الأخرى يرى أن ضعف العائد السنوي للمروعات الصغيرة وصعوبة الحصول علي التراخيص ومستلزمات الإنتاج وارتفاع أسعارها هي المعوق الأساسي للمروعات كما في دراسة دويدار و عمارة (2008).

كما أوضحت بعض الدراسات عوامل النجاح والفشل المؤثرة علي أداء وتطوير المشروعات الصغيرة، ومعرفة العلاقة بين المتغيرات الديموجرافية الخاصة بالمشروع وعوامل النجاح والفشل كدراسة T. Temtime & Pansiri (2004)، بينما ركزت دراسات أخرى علي العوامل المسؤولة عن فشل المشروعات فقط كدراسة Mboyane (2006)، ودراسات أخرى ركزت علي العوامل المؤثرة علي تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة كدراسة عواد والنوافلة (2010)، كما ركزت بعض الدراسات علي بيان الأثر الاجتماعي والاقتصادي فقط للمروعات، وبيان العلاقة بين متغيرات الدراسة وهذا الأثر كما في دراسة الشرنوبى (2016)، وحرش (2012).

وبينت بعض الدراسات القدرات والكفاءات الإبداعية للمروعات الصغيرة وأهمية البحث والتطوير والابتكار وتبني الأفكار الجديدة لتطوير منتجات المشاريع وإشباع حاجات العملاء كما في دراسة نعيمة (2006)، ودراسة Abereijo (2007)، بينما ركزت بعض الدراسات علي أثر الإدارة الجيدة علي أداء المشروعات الصغيرة كما في دراسة Wiesner (2007)، بينما اهتمت بعض الدراسات بالمشكلات التي تواجه الجهات المانحة ومعنوية الفروق بين وضع الباحثين قبل وبعد تنفيذ المشروع كدراسة عكرش (2012)، ومدى الاستفادة الكلية لأصحاب المشروعات الممولة من الصندوق كما في دراسة ارمانوس (2014)، كما اهتمت دراسات أخرى بواقع المشروعات الصغيرة الموجهة للمرأة كدراسة الأمام (2013)، وأبو طالب (2019).

فروض البحث:**أولاً: الفرض النظري**

من خلال الإطار النظري والاستعراض المرجعي ولتحقيق هدف الدراسة الثالث، ينص الفرض النظري للدراسة على وجود علاقة بين مستوي النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع (المتغير التابع) وبين كل من المتغيرات المستقلة بالدراسة وهي: سن المبحوث، ومستوي تعليم المبحوث، وعدد أفراد أسرة المبحوث، والدخل الشهري للمبحوث، ومستوي الانفتاح الثقافي للمبحوث، ومستوي الانفتاح الجغرافي للمبحوث، ومستوي طموح المبحوث، وخبرة المبحوث في مجال المشروعات، وعدد العاملين بالمشروع، وعدد سنوات خبرة المبحوث في المشروع، وقيمة القرض، ومدى كفاية القرض، وقيمة قسط القرض، ورضا المبحوث عن إجراءات الحصول على القرض، ومستوي رضا المبحوث عن قيمة القرض، وأراء المبحوثين في مساعدات الجهات المانحة للقروض.

ثانياً: الفرض الإحصائي

وقد تم اشتقاق ستة عشر فرضاً إحصائياً من الفرض النظري وتختص هذه الفروض باختبار أثر المتغيرات المستقلة على مستوي النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع لعينة الدراسة، وتتشترك الستة عشر فرضاً السابق ذكرها في مقولة مؤداها لا يتأثر مستوي النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع معنوياً بتأثير المتغيرات المستقلة سائلة الذكر منفردة ومجمعة (وتختبر الفروض في صورتها الصفرية).

الإجراءات البحثية

نوع الدراسة ومناهجها: تم اختيار نمط الدراسات الوصفية، والتي تهدف إلي معرفة أكبر قدر ممكن من المعلومات والخصائص عن الظاهرة المدروسة والوقوف علي أسبابها وتفسيرها واستخلاص دلالتها، وقد تم استخدام كل من المنهج الوصفي والمنهج التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة.

المجالات البحثية للدراسة:

المجال الجغرافي (منطقة الدراسة): أجريت الدراسة بمحافظة أسيوط، حيث تتضمن 648 مشروع صغير (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2020، وصف مصر بالمعلومات، 2021)، ويبلغ عدد المشروعات الصغيرة في مراكز أبنوب، والفتح، وديروط، والقوصية 513 مشروع صغير، حيث يوجد بهذه المراكز غالبية المشروعات الصغيرة بها وتمثل نسبة 79% من جملة المشروعات بالمحافظة (جهاز تنمية المشروعات، 2020).

المجال البشري (عينة الدراسة): تم اختيار مركز أبنوب والذي يوجد به 177 مشروع صغير، ومركز الفتح والذي يتضمن 109 مشروع صغير، ومركز ديروط الذي يضم 120 مشروع صغير، مركز القوصية الذي يوجد به 107 مشروع صغير، حيث بلغ مجموع الشاملة بالأربعة مراكز 513 مشروع صغير، وبلغ حجم العينة المأخوذة منهم وفقاً لجدول Israel and Glenn D (2013) مائتان وأربعون مشروعاً صغيراً بنسبة 46.8% من الشاملة منهم في مركز أبنوب (83 مشروع) تمثل 46.8% من شاملة المركز و16.2% من إجمالي عينة الدراسة، وفي مركز الفتح (51 مشروع) تمثل 46.8% من شاملة المركز و9.9% من إجمالي عينة الدراسة، وفي مركز ديروط (56 مشروع) تمثل 46.6% من شاملة المركز و10.9% من إجمالي عينة الدراسة، وفي مركز القوصية (50 مشروع) تمثل 46.7% من شاملة المركز و9.7% من إجمالي عينة الدراسة، كما تم تقسيم المركز مساحياً إلى أربعة أجزاء (شرق، وغرب، وشمال، وجنوب) عند جمع البيانات حيث مثل كل جزء مساحياً ربع عينة المركز المطلوب الحصول عليها

المجال الزمني: استغرقت عملية جمع بيانات الدراسة من المبحوثين المستهدفين بالبحث ما يقرب من ثلاثة أشهر خلال الفترة من 2021/2/21 إلى 2021/5/10.

أداة جمع البيانات:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام الاستمارة البحثية (الاستبيان) كأداة لجمع بيانات الدراسة من خلال المقابلة الشخصية للمبحوثين الذين يمثلون مفردات العينة، واشتملت الاستمارة البحثية على عدة نقاط موضحة فيما بعد وطريقة قياسها، كما اعتمدت الدراسة على بعض البيانات الثانوية من عدة مصادر مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020)، وكتاب صف مصر بالمعلومات بمركز دعم القرار بمجلس الوزراء (2021)، وجهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمحافظة أسيوط (2020).

قياس متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة

1. سن المبحوث: استخدم القياس الكمي بالرقم الخام، حيث قدر بعدد سنوات عمر المبحوث.

2. الحالة التعليمية للمبحوث: قسمت إلى ست فئات: أمي، يقرأ ويكتب، ابتدائي، إعدادي، ثانوي، جامعي، وقد تم ترميزها بالأرقام (1، 2، 3، 4، 5، 6) بالترتيب لتسهيل تفرغ بياناتها.

3. عدد أفراد الأسرة المبحوث: استخدم القياس الكمي بالرقم الخام، حيث قدر بعدد أفراد أسرة المبحوث.

4. الدخل الشهري للمبحوث قبل المشروع: استخدم القياس الكمي بالرقم الخام، حيث قدر بما يحصل عليه المبحوث من أموال بالجنيه المصري قبل المشروع.

5. مستوي الانفتاح الجغرافي للمبحوث: تم قياسه من خلال ثلاث عبارات هي (الزيارات للقرى المجاورة، الزيارات للمراكز المجاورة، الزيارات للمحافظات الأخرى) وقد تم ترميزها بنعم (2)، ولا (1) لكل عبارات من العبارات الثلاث، ولحساب درجة مستوي الانفتاح الجغرافي للمبحوث تم قياس المدى الفعلي حيث تبين انه من 3 درجات إلى 22 درجة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مستويات هما: المستوي المنخفض (3-9 درجات)، والمستوي المتوسط (10-16 درجة)، والمستوي المرتفع (17-22 درجة)، وبالنسبة لعدد مرات الزيارة تم استخدام القياس الكمي بالرقم الخام لكل منها.

6. مستوي الانفتاح الثقافي للمبحوث: تم قياسه من خلال أربع عبارات هي (هل تسمع برامج خاصة بالمشاريع الصغيرة بالراديو، هل تشاهد برامج خاصة بالمشاريع الصغيرة بالتلفزيون، هل تستخدم الانترنت في التعرف على المشاريع الصغيرة، هل قرأت في أي جريدة أو كتاب أو مجلة عن المشاريع الصغيرة) وقد تم ترميزها بنعم (2)، ولا (1) لكل عبارة من العبارات الأربعة، ولحساب درجة مستوي الانفتاح الثقافي للمبحوث تم قياس المدى الفعلي حيث تبين انه من 4 درجات إلى 18 درجة، وتم تقسيمه إلى ثلاث مستويات هما: المستوي المنخفض (4-8 درجات)، المستوي المتوسط (9-13 درجة)، المستوي المرتفع (14-18 درجة)، اما بالنسبة لعدد مرات الاستماع أو المشاهدة أو الاستخدام أو القراءة تم استخدام القياس الكمي بالرقم الخام لكل منها.

7. مستوي طموح المبحوث: تم قياسه من خلال سبع عبارات هي (أفضل العمل بمشروعي الخاص عن العمل بالحكومة أو القطاع العام، أريد أن أكون أفضل شخص في مجال العمل بالمشروعات الصغيرة، لدي رغبة شديدة في التوسع في مشروعي، فرص الأعمال الحرة كثيرة ومتوفرة عن العمل بالحكومة، أود أن أكون صاحب مشروعات كبيرة في المستقبل، أفضل العمل بمشروعي لأنه يدر مال أكبر من الوظيفة الحكومية، أحب أن يكون أولادي رجال أعمال

في مجال المشروعات) وقد تم ترميزها بنعم (3)، ولحد ما (2)، ولا (1) لكل عبارة من العبارات السبع، ولحساب درجة مستوي الطموح لدي المبحوث تم قياس المدى الفعلي حيث تبين انه من 11 درجة إلي 21 درجة، وتم تقسيمه إلي ثلاث مستويات هما: المستوي المنخفض (11-14 درجة)، المستوي المتوسط (15-18 درجة)، المستوي المرتفع (19-21 درجة).

8. خبرة المبحوث السابقة في مجال المشروعات الصغيرة: تم قياسه من خلال أربع عبارات هي (هل لديك خبرة سابقة بالمشاريع الصغيرة عموماً، هل لديك خبرة سابقة لنفس المشروع الذي قمت به، هل لديك خبرة سابقة في إدارة المشاريع الصغيرة، هل لديك خبرة سابقة في تسويق منتجات المشاريع الصغيرة) وقد تم ترميزها بنعم (2)، و لا (1) لكل عبارة من العبارات الأربعة، ولحساب درجة خبرات المبحوث السابقة تم قياس المدى الفعلي حيث تبين انه أقل من 15 درجة إلي أعلى من 25 درجة، وتم تقسيمه إلي ثلاث مستويات هما: المستوي المنخفض (أقل من 15 درجة)، المستوي المتوسط (15-25 درجة)، المستوي المرتفع (أعلى من 25 درجة)، أما بالنسبة لعدد سنوات الخبرة في كل عبارة فقد تم استخدام القياس الكمي بالرقم الخام لكل منها.

9. عدد العاملين بالمشروع: تم استخدام القياس الكمي بالرقم الخام، حيث قدر بعدد العاملين الذين يستخدمهم المبحوث في مشروعه.

10. عدد سنوات خبرة المبحوث في المشروع: تم استخدام القياس الكمي بالرقم الخام، حيث قدر بعدد السنوات التي قضاها المبحوث في مشروعه منذ بدأ إنشائه.

11. قيمة القرض: تم استخدام القياس الكمي بالرقم الخام، حيث قدر بما يحصل عليه المبحوث من أموال لتمويل مشروعه بالجنيه المصري.

12. مدي كفاية القرض: وقد تم ترميزها بكافي (3) ، كافي لحد ما (2)، غير كافي (1).

13. قيمة قسط القرض: تم استخدام القياس الكمي بالرقم الخام، حيث قدر بما يقوم بسداده المبحوث لقسط القرض بالجنيه المصري.

14. رضا المبحوث عن إجراءات الحصول علي القرض: تم قياسه من خلال ست عبارات هي (الشروط اللازمة للحصول علي القرض، الإجراءات الإدارية للحصول علي القرض، المدة اللازمة للحصول علي القرض، طريقة تعامل الموظفين مع المقترضين، ضمانات الحصول علي القرض، طرق تسليم القرض) وقد تم ترميزها براضي (3)، لحد ما (2)، غير راضي (1) لكل عبارة من العبارات الستة، ولحساب درجة رضا المبحوث عن إجراءات الحصول علي القرض تم قياس المدى الفعلي حيث تبين انه من 9 درجات إلي 14 درجة، وتم تقسيمه إلي ثلاث مستويات هما: المستوي المنخفض (9-11 درجة)، المستوي المتوسط (12-14 درجة)، المستوي المرتفع (أكثر من 14 درجة).

15. رضا المبحوث عن قيمة القرض: تم قياسه من خلال ست عبارات هي (سعر فائدة القرض، ملائمة القرض لتكلفة المشروع، طريقة سداد القرض، فترة السماح قبل البدء في السداد، مدة السداد، المدة بين الأقساط) وقد تم ترميزها براضي (3)، لحد ما (2)، غير راضي (1) لكل عبارة من العبارات الستة، ولحساب درجة رضا المبحوث عن قيمة القرض تم قياس المدى الفعلي حيث تبين انه من 8 درجات إلي 18 درجة، وتم تقسيمه إلي ثلاث مستويات هما: المستوي المنخفض (8-11 درجة)، المستوي المتوسط (12-15 درجة)، المستوي المرتفع (16-18 درجة).

16. آراء المبحوثين في مساعدات الجهات المانحة للقروض: تم قياسه من خلال أربع عبارات هي (هل تتابع معك الجهات المانحة للقروض نشاط مشروعك وتقوم بتقييمه علي فترات متقاربة، هل تمدك الجهات المانحة للقروض بالإرشادات الفنية التي ترفع من مستوي جودة السلعة والخدمة التي تنتجها، هل تقوم الجهات المانحة للقروض بالتعرف علي المشكلات التي تواجه مشروعك وتسعى لحلها، هل تقوم الجهات المانحة للقروض بمساعدتك في تسويق مبيعاتك من المشروع) وقد تم ترميزها بنعم (2)، ولا (1) لكل عبارة من العبارات الأربعة، ولحساب درجة مستوي آراء المبحوثين في مساعدات الجهات المانحة للقروض تم قياس المدى الفعلي حيث تبين انه من اقل من 6 درجات إلي 7 درجات، وتم تقسيمه إلي ثلاث مستويات هما: المستوي المنخفض (اقل من 6 درجات)، المستوي المتوسط (6 درجات)، المستوي المرتفع (7 درجات).

المتغير التابع: تم الحصول علي المتغير التابع (مستوي النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع) بجمع كافة المتغيرات التابعة الفرعية السبعة التالية: حجم تكاليف تنفيذ مشروع المبحوث، ومستوي رضا المبحوث عن تكاليف تنفيذ المشروع، ومستوي رضا المبحوث عن أداء المشروع، ومستوي رضا المبحوث عن العائد من المشروع، وإجمالي قيمة مبيعات المشروع، وإجمالي أرباح المشروع: استخدم القياس الكمي بالرقم الخام معبراً عنه بالجنيه المصري، ومستوي رضا المبحوث عن الخدمات المتوفرة للمشروع، حيث تم معالجتها بالأوزان النسبية لكل متغير تابع فرعي علي حدة ثم جمعهم لينتج المتغير التابع الرئيسي.

الآثار المترتبة علي إقامة المشروعات الصغيرة: الآثار الاجتماعية: تم قياسها من خلال ست عبارات، والآثار الاقتصادية: تم قياسها من خلال خمس عبارات، والآثار النفسية: تم قياسها من خلال خمس عبارات، والآثار المجتمعية: تم قياسها من خلال خمس عبارات، والآثار البيئية: تم قياسها من خلال أربع عبارات وتم ترميزهم جميعا بدرجة عالية (3)، بدرجة متوسطة (2)، بدرجة ضعيفة (1).

معوقات ومشاكل المشروعات الصغيرة: المعوقات والمشاكل الشخصية: تم قياسها من خلال ثمان عبارات، المعوقات والمشاكل المجتمعية: تم قياسها من خلال سبع عبارات، والمعوقات والمشاكل المالية تم قياسها من خلال عشر عبارات، والمعوقات والمشاكل الإدارية والفنية تم قياسها من خلال ثلاثة عشر عبارة، والمعوقات والمشاكل التسويقية تم قياسها من خلال ثمان عبارات، والمعوقات الحكومية والتشريعية تم قياسها من خلال سبع عبارات، وتم ترميزهم جميعا أوافق (3)، لحد ما (2)، لا أوافق (1).

مقترحات المبحوثين لنجاح المشروعات الصغيرة:

التمويل تم قياسه من خلال أربع عبارات، ومستلزمات الإنتاج تم قياسها من خلال أربع عبارات، والتسويق تم قياسه من خلال خمس عبارات، والمرافق والبنية الأساسية تم قياسها من خلال ثلاث عبارات، والتراخيص تم قياسها من خلال ثلاث عبارات، والتشريعات والقوانين تم قياسها من خلال ثلاث عبارات، ومتطلبات أخرى تم قياسها من خلال خمس عبارات وتم ترميزهم جميعا بنعم (2)، ولا (1).

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

استخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية (التكرار والنسب المئوية)، كما تم استخدام اختبار معامل الارتباط البسيط لبيرسون (Coefficients Pearson Correlation)، واختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لمعرفة تأثير المتغيرات المستقلة مجتمعة علي المتغير التابع، واستخدم اختبار الانحدار الخطي المتعدد المتدرج الصاعد (Stepwise Multiple Regression) لمعرفة الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة علي المتغير التابع.

النتائج الوصفية

أولاً: النتائج الوصفية المتعلقة بالمتغيرات المستقلة للدراسة

يبين جدول (1) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للسن، حيث يتضح أن غالبية المبحوثين تقع في فئة السن التي تتراوح بين 30 إلى 39 سنة بنسبة 43.3%، ويتبين منه انخفاض المستوى التعليمي للمبحوثين، حيث اتضح أن أكثر من 43% من المبحوثين (104 مبحوثاً) ما بين أمي وقرأ ويكتب أو حاصل علي الابتدائية، كما أتضح أن نصف العينة تقريباً (119 مبحوثاً) بلغت دخولهم الشهرية قبل إنشاء المشروع من 1000 إلي 2000 جنيه بنسبة 49.6%، كما تبين أن غالبية المبحوثين (220 مبحوثاً) بنسبة 91.7% ينتمون لأسر يبلغ عدد أفرادها من 4 إلي 6 أفراد.

جدول (1) توزيع المبحوثين وفقاً للمتغيرات المستقلة (ن = 240)

المتغيرات المستقلة	التكرار	%	المتغيرات المستقلة	التكرار	%
سن المبحوث: أقل من 30 سنة	35	14.6	عدد العاملين بالمشروع: عامل واحد	65	27.1
من 30-39 سنة	104	43.3	عاملان	93	38.7
من 40-49 سنة	77	32.1	ثلاثة عمال	47	19.6
من 50-59 سنة	20	8.3	أربعة عمال	22	9.2
أكثر من 59 سنة	4	1.7	خمسة عمال وأكثر	13	5.4
مستوي تعليم المبحوث: أمي	4	1.7	قيمة القرض للمبحوثين:		
يقرأ ويكتب	87	36.3	أقل من 30000 ألف جنيه	92	38.3
ابتدائي	13	5.4	من 30000 إلى 60000 جنيه	99	41.4
أعدادي	32	13.3	من 60001 إلى 90000 جنيه	4	1.7
ثانوي	68	28.3	أكثر من 90000 جنيه	45	18.6
جامعي	36	15.0			
الدخل الشهري للمبحوث:			مستوي رضا المبحوثين عن إجراءات الحصول على القرض:		
أقل من 1000 جنيه	35	14.6	منخفض من 9-11 درجة	15	6.3
من 1000-2000 جنيه	119	49.6	متوسط من 12-14 درجة	91	38.0
من 2001-3000 جنيه	51	21.3	مرتفع أكثر من 14 درجة	134	55.7
من 3001-4000 جنيه	20	8.3			
أكثر من 4000 جنيه	15	6.3			
عدد أفراد أسرة المبحوث: أقل من 4 أفراد	69	28.8	قيمة قسط القرض: أقل من 1500		
من 4-6 أفراد	151	62.9	3000 - 1500	93	38.7
أكثر من 6 أفراد	20	8.3	أكثر من 3000	92	38.3
				55	23
مستوي الانفتاح الجغرافي:			مدي كفاية القرض:		
منخفض (3-9 درجة)	143	59.6	كافي	89	37.1
متوسط (10-16 درجة)	78	32.5	كافي لحد ما	103	42.9
مرتفع (17-22 درجة)	19	7.9	غير كافي	48	20
مستوي الانفتاح الثقافي:			عدد سنوات خبرة المبحوث في المشروع:		
منخفض (4-8 درجة)	154	64.2	1-4 سنوات	141	58.7
متوسط (9-13 درجة)	67	27.9	5-9 سنوات	86	35.9
مرتفع (14-18 درجة)	19	7.9	أكثر من 9 سنوات	13	5.4
مستوي طموح المبحوث:			درجة رضا المبحوثين عن قيمة القرض:		
منخفض (11-14 درجة)	6	2.5	منخفض (8-11 درجة)	13	5.4
متوسط (15-18 درجة)	154	64.2	متوسط (12-15 درجة)	169	70.5
مرتفع (19-21 درجة)	80	33.3	مرتفع (16-18 درجة)	58	24.1
مستوي الخبرات السابقة للمبحوث:			مستوي آراء المبحوثين في مساعدة الجهات المانحة للقروض:		
منخفض (أقل من 15 درجة)	80	33.4	منخفض (أقل من 6 درجات)	125	52.0
متوسط (15-25 درجة)	115	48	متوسط (6 درجات)	99	41.3
مرتفع (أعلى من 25 درجة)	45	18.6	مرتفع (7 درجات)	16	6.7
الإجمالي	240	100.0	الإجمالي	240	100.0

المصدر: جمعت من واقع بيانات الدراسة وتم حسابها بواسطة برنامج SPSS

كما بينت النتائج أن 143 مبحوثاً يمثلون 59.6% انفتاحهم الجغرافي منخفض (3-9 درجة)، بينما 154 مبحوثاً يمثلون 64.2% انفتاحهم الثقافي منخفض (4-8 درجة)، وأوضحت النتائج أن 154 مبحوثاً يمثلون 64.2% من المبحوثين درجة طموحهم متوسطة (15-18 درجة)، وأن 115 مبحوثاً يمثلون 48% من المبحوثين درجة خبراتهم السابقة متوسطة (15-25 درجة)، كما يبين

جدول (1) انخفاض عدد العاملين بالمشاريع حيث نجد أن 93 مشروع بنسبة 38.7% يعمل بهم عاملين فقط، كما اتضح أن أكثر من خمسي عدد المبحوثين بنسبة 41.4% حصلوا على قرض قيمته تراوحت من 30 ألف جنيه إلي 60 ألف جنيه، وتبين أن 55.7% من المبحوثين درجة رضاهم مرتفع (أكثر من 14 درجة).

واتضح أن 38.7% يدفعون شهرياً أقل من 1500 جنيه كقيمة لسداد قسط القرض، وأكثر من خمسي عدد المبحوثين (42.9%) يروا أن القرض كافي لحد ما لبدء تنفيذ المشروع، كما تبين أن من لديهم خبرة أقل من خمس سنوات شكلوا النسبة الأكبر (58.7%)، من المبحوثين، كما اتضح أن 70.5% من المبحوثين درجة رضاهم متوسطة (12-15 درجة) عن قيمة القرض، ولمعرفة مستوي آراء المبحوثين في مساعدة الجهات المانحة، تبين أن أكثر من النصف (52%) من المبحوثين درجة رضاهم منخفضة (أقل من 6 درجات).

ثانياً: النتائج الوصفية المتعلقة بالمتغير التابع للدراسة

بعد معالجة المتغيرات التابعة الفرعية السبع سألنا الذكور بالإجراءات البحثية لتحديد مستوي النجاح الإجمالي للمبحوثين بمشروعاتهم (المتغير التابع)، يبين جدول (2) أن 32.1% من المبحوثين درجة نجاحهم الإجمالي أقل من 150 درجة، وتليهم نسبة 27.1% من المبحوثين درجة نجاحهم الإجمالي تراوحت بين 150-175 درجة، ثم أعقبهم نسبة 21.3% درجة نجاحهم الإجمالي تراوحت بين 176-200 درجة، بينما أقل فئة في النجاح الإجمالي بلغت 7.5% حيث تراوحت بين 201-225 درجة، وحقق أعلى قيم نجاح نسبة 12.1% من المبحوثين بأكثر من 225 درجة.

جدول 2. توزيع المبحوثين وفقاً لمستوي نجاحهم الإجمالي بالمشروع (ن = 240)

النسبة المئوية	التكرار	المتغير التابع الرئيسي (درجة النجاح الإجمالي للمبحوثين بمشروعاتهم الصغيرة)
32.1	77	أقل من 150 درجة
27.1	65	من 150 - 175 درجة
21.3	51	من 176 - 200 درجة
7.5	18	من 201 - 225 درجة
12.1	29	أكثر من 225 درجة
100.0	240	الإجمالي

المصدر: جمعت من واقع بيانات الدراسة وتم حسابها بواسطة برنامج SPSS

ثالثاً: النتائج التحليلية المتعلقة بالعلاقات الارتباطية والانحدارية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وكذلك اختبار الفروض الخاصة بهما، والأهمية النسبية لتأثير بعض المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع

أوضحت النتائج في جدول (3) وجود علاقة معنوية موجبة بين المتغير التابع (مستوي النجاح الإجمالي لمشروع المبحوث) وكل من المتغيرات المستقلة التالية: عدد أفراد أسرة المبحوث ($r=0.220$) عند مستوي معنوية 0.01، والدخل الشهري للمبحوث ($r=0.203$) عند مستوي معنوية 0.01، ومستوي الانفتاح الثقافي للمبحوث ($r=0.129$) عند مستوي معنوية 0.05، وعدد العاملين بالمشروع ($r=0.215$) عند مستوي معنوية 0.01، وقيمة القرض ($r=0.578$) عند مستوي معنوية 0.01، وقيمة قسط القرض ($r=0.409$) عند مستوي معنوية 0.01، وآراء المبحوثين في مساعدات الجهات المانحة للقروض ($r=0.323$) عند مستوي معنوية 0.01.

وتبين هذه النتائج أن مستوي النجاح الإجمالي لمشروع المبحوث يزيد بزيادة عدد أفراد أسرة المبحوث، وزيادة دخله الشهري، وارتفاع مستوي انفتاحه الجغرافي، ويزيد كذلك بزيادة عدد العاملين بالمشروع، وزيادة قيمة القرض، وزيادة قيمة قسط القرض، وزيادة المساعدات المقدمة

من قبل الجهات المانحة للقروض، وعلى الجانب الآخر لم تكشف نتائج العلاقات الارتباطية عن أي معنوية بين مستوي النجاح الإجمالي لمشروع المبحوث وبين بقية المتغيرات المستقلة (جدول 3). بناء على هذه النتائج يتم رفض الفروض الإحصائية المشتقة جزئياً والقائلة بعدم وجود تأثير والخاصة بالمتغيرات التالية (عدد أفراد أسرة المبحوث، الدخل الشهري للمبحوث، مستوي الانفتاح الجغرافي للمبحوث، عدد العاملين بالمشروع، قيمة القرض، قيمة قسط القرض، آراء المبحوثين في مساعدات الجهات المانحة للقروض)، ويتم قبول الفروض المناظرة لها التي تؤكد على وجود تأثير بين هذه المتغيرات المستقلة السابقة الذكر وبين المتغير التابع (مستوي النجاح الإجمالي لمشروع المبحوث)، ويتم قبول بقية الفروض الإحصائية المشتقة من الفرض العام والقائلة بعدم وجود تأثير بين بقية المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع (مستوي النجاح الإجمالي لمشروع المبحوث).

كما يبين جدول (3) نتائج الانحدار الخطي المتعدد للمتغير التابع (درجة النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع) والتي يتضح منها وجود علاقة معنوية موجبة بين مستوي تعليم المبحوث (0.135 عند مستوي معنوية 0.01)، والدخل الشهري للمبحوث (0.244 عند مستوي معنوية 0.01)، ومستوي طموح المبحوث (0.099 عند مستوي معنوية 0.05)، وعدد العاملين بالمشروع (0.090 عند مستوي معنوية 0.05)، وعدد سنوات خبرة المبحوث السابقة في المشروع (0.131 عند مستوي معنوية 0.05)، وقيمة القرض (1.127 عند مستوي معنوية 0.01)، ومدى كفاية القرض (0.141 عند مستوي معنوية 0.01)، وآراء المبحوثين في مساعدات الجهات المانحة للقروض (0.110 عند مستوي معنوية 0.01)، ودرجة النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع، بينما توجد علاقة معنوية سالبة بين المتغير التابع وبين قيمة قسط القرض (-0.490 عند مستوي معنوية 0.01)، وبلغت قيمة معامل التحديد (R^2) لمجموعة المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج 66.6، وهذا يعني أن هذه المتغيرات مجتمعة تسهم في تفسير ما يزيد عن 66% من التباين الحادث لدرجة النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع، وبلغت قيمة معامل التحديد المعدل 64.2، ومعنوية النموذج F بلغت 27.73 عند مستوي معنوية 0.01.

وباستخدام أسلوب التحليل الإحصائي الانحداري المرحلي Step Wise Multiple Regression لتحديد الأهمية النسبية للمتغيرات المستقلة في تأثيرها على التباين في درجة النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع، تبين من جدول (3) أنه يوجد تسعة متغيرات مستقلة فقط من بين الست عشر متغيراً التي أشتمل عليها النموذج ذات تأثير قوي على المتغير التابع منفردة، حيث يأتي متغير قيمة القرض في المقدمة بتأثير منفرد يبلغ 17.5%، يليه متغير الدخل الشهري للمبحوث ويبلغ تأثيره 13%، وفي المرتبة الثالثة متغير آراء المبحوثين في دور الجهات المانحة للقروض ويبلغ تأثيره المنفرد 10.2%، ثم متغير مستوي تعليم المبحوث وتأثيره المنفرد 8.5%، ثم متغير مستوي طموح المبحوث وتأثيره المنفرد 5%، مما يعني أن هذه المتغيرات الخمسة مجتمعة تفسر قرابة 54% من التباين في درجة النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع، وبلغ إجمالي التأثيرات للمتغيرات التسعة المستقلة 65.5%، وهذا يعني أن هذه المتغيرات مجتمعة تسهم في تفسير 65.5% فقط من التباين في درجة النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع، مما يعني أن هناك متغيرات مستقلة أخرى لم تتضمنها الدراسة مسؤولة عن تفسير 34.5% من التباين في درجة النجاح الإجمالي للمبحوث بالمشروع، وهذا يستلزم بالضرورة مزيداً من البحوث والدراسات المستقبلية لاكتشاف مثل هذه المتغيرات التي لم تشملها الدراسة.

جدول 3. العلاقات الارتباطية والانحدارية بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ن = 240)

الانحدار المرحلي (الأهمية النسبية)	معامل الانحدار الجزئي المعياري (Beta)	معامل الارتباط البسيط (r)	المتغيرات المستقلة المدروسة
---	0.046-	0.077	1. سن المبحوث
8.5 الرابع	**0.135	0.074	2. مستوي تعليم المبحوث
---	0.027	**0.220	3. عدد أفراد أسرة المبحوث
12.9 الثاني	**0.244	**0.203	4. الدخل الشهري للمبحوث
---	0.038-	*0.129	5. مستوي الانفتاح الجغرافي للمبحوث
---	0.063	0.023	6. مستوي الانفتاح الثقافي للمبحوث
4.8 الخامس	*0.099	0.040	7. مستوي طموح المبحوث
---	0.013	0.008	8. خبرة المبحوث في مجال المشروعات
1.7 التاسع	*0.090	**0.215	9. عدد العاملين بالمشروع
3.7 السادس	*0.131	0.036-	10. عدد سنوات خبرة المبحوث في المشروع
17.5 الأول	**1.127	**0.878	11. قيمة القرض
3.3 الثامن	**0.141	0.101	12. مدى كفاية القرض
3.3 السابع	**0.490-	**0.809	13. قيمة قسط القرض
---	0.017	0.012-	14. رضا المبحوث عن إجراءات الحصول على القرض
---	0.062	0.070	15. مستوي رضا المبحوث عن قيمة القرض
10.2 الثالث	**0.110	**0.323	16. آراء المبحوثين في مساعدات الجهات المانحة للقروض
65.5	66.6	---	معامل التحديد (R^2)
65.4	64.2	---	معامل التحديد المعدل (R^2)
**15.89	**27.73	---	قيمة F للنموذج

* علاقة معنوية عند المستوي الاحتمالي 0.05 **علاقة معنوية عند المستوي الاحتمالي 0.01
 المصدر: جمعت من واقع بيانات الدراسة وتم حسابها بواسطة برنامج SPSS

رابعاً: النتائج الوصفية المتعلقة بالآثار المترتبة علي إقامة المشروعات

يبين جدول (4) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للآثار الاجتماعية المترتبة علي إقامة المشروعات الصغيرة، حيث يتضح منه أن من أهم تلك الآثار ازدياد التماسك الاجتماعي بين أفراد الأسرة لتعاونهم في إنجاح المشروع (50%)، يليه ارتفاع المستوي المعيشي لأفراد الأسرة (46.2%)، أما بالنسبة للآثار الاقتصادية فقد تبين أن من أهم تلك الآثار هو توفير المشروع لمصادر دخل إضافية (49.6%)، يليه المشروع يشجع علي الادخار (44.2%)، وفيما يتعلق بالآثار النفسية تبين أن من أهم تلك الآثار مساهمة المشروع في زيادة اعتماد وتفتي بنفسه (52.9%)، يليه مساهمة سلهم المشروع في زيادة التقدير والاحترام لي من قبل أسرته ومجتمعي المحلي (47.9%)، وبخصوص الآثار المجتمعية جاءت أهم تلك الآثار تشجيع المشروعات لروح وفكر العمل الحر (52.5%)، يليه المشروعات تساعد علي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة (45%)، وبالنسبة للآثار البيئية جاء من أهم تلك الآثار زيادة الاستفادة من الموارد البيئية المتاحة بالقرية (35%)، يليه المساعدة علي إحياء المشروعات التراثية المعتمدة علي الخامات المتوفرة بالبيئة (33.3%).

جدول 4. توزيع المبحوثين وفقاً للآثار المترتبة علي إقامة المشروعات (ن = 240)

درجة ضعيفة		درجة متوسطة		درجة عالية		1. الآثار الاجتماعية
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	
0.4	1	60.4	145	39.2	94	تحسن مكاني الاجتماعية في مجتمعي
1.3	3	67.9	163	30.8	74	زيادة التعاون بيني وبين أهل قريتي
5.8	14	65.0	156	29.2	70	مكنني المشروع من خدمة أهل قريتي
4.6	11	45.4	109	50.0	120	ازداد التماسك الاجتماعي بين أفراد الأسرة لتعاونهم في إنجاز المشروع
6.3	15	47.5	114	46.2	111	ارتفاع المستوى المعيشي لأفراد أسرتي
8.3	20	54.6	131	37.1	89	تحسن مستوى الخدمات التعليمية والصحية التي أقدمها لأفراد أسرتي
2. الآثار الاقتصادية						
2.1	5	60.8	146	37.1	89	تحسن دخل الأسرة من المشروع
2.1	5	48.3	116	49.6	119	وفر المشروع لي مصادر دخل إضافية
25	60	49.2	118	25.8	62	تمكنت من الدخول في استثمارات أو مشروعات أخرى لخبرتي بالمشروع
7.9	19	56.7	136	35.4	85	حقق المشروع زيادة في مدخراتي
8.7	21	47.1	113	44.2	106	المشروع شجعني علي الادخار
3. الآثار النفسية						
0.4	1	46.7	112	52.9	127	ساهم المشروع بزيادة اعتمادي وثقتي بنفسي
4.6	11	47.5	114	47.9	115	ساهم المشروع في زيادة التقدير والاحترام لي من قبل أفراد أسرتي والمجتمع المحلي
8.3	20	51.3	123	40.4	97	ساهم المشروع في زيادة إحساسي بالمسئولية والقدرة علي التكيف مع الآخرين
6.3	15	57.5	138	36.2	87	اشبع المشروع لدي الحاجة للعمل والانجاز
10.8	26	45.8	110	43.3	104	ساهم المشروع في زيادة قدرتي علي التفكير بعيد المدى والتخطيط
4. الآثار المجتمعية						
6.7	16	67.9	163	25.4	61	المشروعات تساعد علي التحول من النمط الاستهلاكي للنمط الإنتاجي
10.4	25	54.2	130	35.4	85	المشروعات تعزز ثقافة الاستثمار
9.2	22	48.7	117	42.1	101	المشروعات تبني ثقافة الادخار
8.3	20	46.7	112	45.0	108	المشروعات تساعد علي تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة
9.6	23	37.9	91	52.5	126	المشروعات تشجع روح وفكر العمل الحر
5. الآثار البيئية						
7.1	17	57.9	139	35	84	زيادة الاستفادة من الموارد البيئية المتاحة بالقرية
23.3	56	50.4	121	26.3	63	تحويل المخلفات الموجودة بالقرية إلي منتجات صحية وأمنه
13.3	32	53.3	128	33.3	80	المساعدة علي إحياء المشروعات التراثية المعتمدة علي الخامات المتوفرة بالبيئة
12.5	30	57.1	137	30.4	73	الإسهام في الحد من التلوث البيئي وانتشار الأمراض

المصدر: جمعت من واقع بيانات الدراسة وتم حسابها بواسطة برنامج SPSS

خامساً: النتائج الوصفية المتعلقة بالمعوقات والمشاكل التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة
 يبين جدول (5) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمعوقات والمشاكل الشخصية حيث تبين أن من أهم تلك المعوقات عدم وجود برامج تدريبية متخصصة للتأهيل علي كيفية البدء في المشروع (34.6%)، يليها عدم القدرة علي إدارة المشروع ذاتياً (32.5%)، أما المعوقات والمشاكل المجتمعية تبين أن من أهم تلك المعوقات أن ثقافة المجتمع تفضل العمل الحكومي بديلاً للعمل الحر (48.8%)، يليها أن العمالة الوطنية لا تفضل العمل في المشروعات الصغيرة (40%)، وفيما

يتعلق بالمعوقات والمشاكل المالية تبين أن من أهم تلك المعوقات مواجهة صعوبة في الحصول على التمويل المناسب للمشروع (51.3%)، يليها مواجهة صعوبة في الحصول على ضمانات مقابل القرض (40%).

أما المعوقات والمشاكل الإدارية والفنية فكانت من أهمها عدم الإلمام بشكل كاف بالأوضاع الاقتصادية وحركة السوق (34.2%)، يليها عدم وجود تقسيم إداري واضح في المشروع (29.2%)، أما فيما يتعلق بالمعوقات والمشاكل التسويقية تبين أن من أهم تلك المعوقات أن المنافسة في السوق كبيرة (40.4%)، يليها عدم كفاية الموارد لتوظيف متخصصين في التسويق لإنتاج المشروع (35%)، أما المعوقات الحكومية والتشريعية كانت من أهمها عدم تقديم الدولة إعفاءات جمركية كافية للمشروعات الصغيرة (49.6%)، يليها عدم وجود قانون متكامل ينظم عمل المشروعات الصغيرة (46.7%).

سادساً: النتائج الوصفية المتعلقة بمقترحات أصحاب المشروعات بالمتطلبات اللازمة لمواجهة المعوقات والمشاكل التي تواجههم

يبين جدول (6) مقترحات المبحوثين بالمتطلبات اللازمة لنجاح مشروعاتهم، حيث تبين فيما يتعلق بالتمويل نجد أن من أهم تلك المقترحات هي إعطاء قروض ميسرة بفائدة بسيطة (86.7%)، ثم عدم نمطية القروض وأن يتناسب حجم القرض مع طبيعة المشروع (82.9%)، أما مستلزمات الإنتاج فكانت أهم المقترحات بها دعم مستلزمات الإنتاج كالطاقة والكهرباء (80.4%)، ثم توقيع اتفاقيات تعاون مع الشركات الكبرى لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج بأسعار بسيطة (77.5%)، وفيما يتعلق بالتسويق جاءت أهم المقترحات في الاهتمام بعمل أسواق دائمة وموسمية لعرض المنتجات (85%)، ثم إصدار نشرات دورية بأحوال واحتياجات السوق (72.1%)، أما المرافق والبنية الأساسية فكانت أهم المقترحات هي تحسن شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي (81.7%) من المبحوثين، ثم تحسين حالة الطرق (73.7%).

أما التراخيص جاءت أهم المقترحات بها تسهيل إجراءات استخراج التراخيص (77.9%)، ثم التوسع في زيادة عدد وحدات إصدار التراخيص (75.4%)، وفيما يتعلق بالتشريعات والقوانين جاءت أهم المقترحات في إنشاء وحدات قانونية بالمحافظات لتقديم الاستشارات القانونية (87.5%)، ثم تنظيم لقاءات مع أصحاب المشروعات الصغيرة لمعرفة آرائهم في القوانين المنظمة لعمل المشروعات (65.4%)، كما بين جدول (6) بعض المقترحات الأخرى اللازمة لنجاح المشروعات الصغيرة ومواجهة المعوقات والمشاكل التي تعترضها وتمثلت أهم تلك المقترحات في وجود مسئول أو متخصص للرجوع إليه عند مواجهة المشروع لأي مشكلة (90%)، ثم نشر ثقافة العمل الحر حتى تتغير نظرة المجتمع للمشروعات ويتطور قطاعها (72.1%).

جدول 5. توزيع المبحوثين وفقاً للمعوقات والمشاكل التي تعيق نجاحهم في مشروعاتهم الصغيرة (ن = 240)

معوقات ومشاكل المبحوثين					
لا أوافق		لحد ما		أوافق	
%	التكرار	%	التكرار	%	التكرار
1. المعوقات والمشاكل الشخصية					
17.5	42	50.0	120	32.5	78
عدم القدرة علي إدارة المشروع ذاتياً					
16.2	39	52.5	126	31.3	75
ضعف القدرة علي تحمل المسؤولية والمخاطر المترتبة					
14.6	35	50.8	122	34.6	83
عدم وجود برامج تدريبية متخصصة للتأهيل علي كيفية البدء في المشروع					
16.6	40	54.6	131	28.8	69
ضعف الاهتمام بتطوير وتنمية مهارات مالكي المشروعات					
2. المعوقات والمشاكل المجتمعية					
9.2	22	63.3	152	27.5	66
ينظر المجتمع للمشروعات الصغيرة علي أنها مجازفة لا تحقق منافع جيدة					
4.5	11	46.7	112	48.8	117
ثقافة المجتمع تفضل العمل الحكومي بدلاً للعمل الحر					
14.6	35	49.6	119	35.8	86
لم أجد التشجيع المناسب قبل أن أنشئ المشروع					
20.8	50	41.7	100	37.5	90
أسرتي تشجعي علي التوجه للعمل في وظيفة حكومية بدلاً من العمل الحر					
12.9	31	47.1	113	40.0	96
العمالة الوطنية لا تفضل العمل في المشروعات الصغيرة					
20.4	49	45.8	110	33.8	81
وجدت صعوبة في الحصول علي عمالة للعمل معي في المشروع					
3. المعوقات والمشاكل المالية					
5.4	13	43.3	104	51.3	123
واجهت صعوبة في الحصول علي التمويل المناسب للمشروع					
30.4	73	39.2	94	30.4	73
تمويل المشروع غير كافي					
17.9	43	47.1	113	35.0	84
ارتفاع قاعة القرض					
13.3	32	54.6	131	32.1	77
مدة سداد القرض غير مناسبة					
10.4	25	49.6	119	40.0	96
واجهت صعوبات للحصول علي ضمانات مقابل القرض					
15.0	36	47.9	115	37.1	89
استغرقت وقت طويل حتى حصلت علي القرض					
23.3	56	46.3	111	30.4	73
يمر المشروع بشكل مستمر بمشكلات مالية					
17.1	41	50	120	32.9	79
ارتفاع قيمة الضرائب علي المشروعات					
17.1	41	49.6	119	33.3	80
قلة توفر بدائل لتمويل المشروع في حالة تعثره					
4. المعوقات والمشاكل الإدارية والفنية					
23.3	56	47.5	114	29.2	70
لا يوجد تقسيم إداري واضح في مشروع					
20.4	49	45.4	109	34.2	82
لست ملماً بشكل كاف بالأوضاع الاقتصادية وحركة السوق					
19.5	47	51.7	124	28.8	69
ضعف الإلمام ببعض الإجراءات الإدارية وكيفية تنفيذها					
20.0	48	52.5	126	27.5	66
القصور الشديد في توفير قاعدة بيانات متكاملة عن المشروعات الصغيرة					
5. المعوقات والمشاكل التسويقية					
17.5	42	52.9	127	28.8	69
لا أملك المعلومات اللازمة للتسويق					
19.6	47	41.3	99	35.0	84
عدم كفاية الموارد لتوظيف متخصصين في التسويق لإنتاج المشروع					
17.5	42	52.1	125	30.4	73
عدم توفير معلومات أو بيانات عن الأسواق المحلية والإقليمية والدولية					
19.2	46	40.4	97	40.4	97
المنافسة في السوق كبيرة					
18.8	45	47.5	114	29.6	71
قلة ثقة المواطنين بجودة منتجات المشروعات الصغيرة					
6. المعوقات الحكومية والتشريعية					
2.9	7	47.5	114	49.6	119
لا تقدم الدولة إعفاءات جمركية كفاية للمشروعات					
10.4	25	42.9	103	46.7	112
لا يوجد قانون متكامل ينظم عمل المشروعات الصغيرة					
12.9	31	54.6	131	32.5	78
لا يحمي النظام القانوني والتشريعي في الدولة المشروعات الصغيرة					
12.9	31	56.7	136	30.4	73
الإجراءات الإدارية الحكومية لتأسيس المشروع معقدة جداً					
7.1	17	55.8	134	37.1	89
تأخر الحصول علي الموافقات اللازمة لإنشاء المشروع					
15.0	36	49.2	118	35.8	86
لا توجد مؤسسة معنية بشكل كامل بالمشروعات الصغيرة					
20.4	49	46.3	111	33.3	80
المعانة من تعدد جهات الإشراف علي المشروع					

المصدر: جمعت من واقع بيانات الدراسة وتم حسابها بواسطة برنامج SPSS

جدول 6. توزيع المبحوثين وفقاً لمقترحاتهم لحل المعوقات والمشاكل (ن = 240)

الترتيب	لا		نعم		المتطلبات اللازمة لنجاح المشروعات الصغيرة
	%	عدد	%	عدد	
الأول	13.3	32	86.7	208	1. التمويل
الثاني	17.1	41	82.9	199	إعطاء قروض ميسرة بفائدة بسيطة
الثالث	23.3	56	76.7	184	عدم نمطية القروض بأن يتناسب حجم القرض مع طبيعة المشروع
					أن تكون هناك فترات سماح كافية قبل تسديد القروض
					2. مستلزمات الإنتاج
الأول	19.6	47	80.4	193	دعم مستلزمات الإنتاج مثل الطاقة والكهرباء
الثاني	22.5	54	77.5	186	توقيع اتفاقيات مع الشركات لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج بأسعار بسيطة
الثالث	27.9	67	72.1	173	الاهتمام بالتدريب المهني للعمال للارتقاء بمهارتهم
الرابع	29.6	71	70.4	169	الاهتمام بالتأمين على العمالة بالمشروعات الصغيرة
					3. التسويق
الثالث	30.8	74	69.2	166	التنسيق بين الحكومة والجمعيات الأهلية لتسويق الإنتاج
الخامس	43.7	105	56.3	135	التوسع في إقامة المعارض لمنتجات المشاريع
الأول	15.0	36	85	204	الاهتمام بعمل أسواق دائمة وموسمية لعرض المنتجات
الرابع	31.7	76	68.3	164	دعم الدولة للمشروعات الصغيرة لمنافسة المشروعات الكبيرة
الثاني	27.9	67	72.1	173	إصدار نشرات دورية بأحوال واحتياجات السوق
					4. المرافق والبنية الأساسية
الأول	18.3	44	81.7	196	تحسين شبكات الماء والكهرباء والصرف الصحي
الثاني	26.3	63	73.7	177	تحسين حالة الطرق
الثالث	31.3	75	68.7	165	التوسع في إنشاء شركات نقل البضائع
					5. التراخيص
الأول	22.1	53	77.9	187	تسهيل إجراءات استخراج التراخيص
الثاني	24.6	59	75.4	181	التوسع في زيادة عدد وحدات إصدار التراخيص
الثالث	28.7	69	71.3	171	بعض المستندات التي يصعب توفيرها (السجل التجاري والبطاقة الضريبية)
					6. التشريعات والقوانين
الثالث	36.7	88	63.3	152	ضرورة التأمين على المشروعات الصغيرة
الأول	12.5	30	87.5	210	إنشاء وحدات قانونية بالمحافظات لتقديم الاستشارات القانونية
الثاني	34.6	83	65.4	157	تنظيم لقاءات مع أصحاب المشروعات الصغيرة لمعرفة آرائهم في القوانين المنظمة لعمل المشروعات
					7. بعض المتطلبات الأخرى
الأول	10.0	24	90.0	216	ضرورة وجود مسئول أو متخصص للرجوع إليه عند مواجهة أي مشكلة
الثاني	27.9	67	72.1	173	نشر ثقافة العمل الحر حتى تتغير نظرة المجتمع للمشروعات ويتطور قطاعها
الخامس	31.3	75	68.7	165	ضرورة وجود مرشدين يتابعون بشكل مستمر المشروع لضمان حسن سيره
الرابع	29.6	71	70.4	169	ضرورة وجود دراسات لقياس التغيير الاقتصادي والاجتماعي لأصحاب المشروعات وأسره قبل وبعد المشروع
الثالث	29.2	70	70.8	170	ضرورة وجود دراسات تستعرض نماذج دولية وإقليمية لنجاح المشروعات

المصدر: جمعت من واقع بيانات الدراسة وتم حسابها بواسطة برنامج SPSS

التوصيات

- في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج يمكن الخروج بالتوصيات التالية:
1. توفير قاعدة بيانات شاملة عن المشروعات الصغيرة تتضمن أعدادها ونوعيتها ومتطلبات السوق المختلفة، حتى يتمكن الشباب من معرفة نوعية المشروعات القائمة والمواقع التي تتركز فيها فيسهل عليهم اختيار نوع المشروع والموقع المناسب له، وتتضمن قاعدة البيانات أسباب تعثر المشروعات الصغيرة والعمل على إيجاد حلول لها.
 2. الاهتمام بالتعليم الفني وتطويره وكذلك التعليم التكنولوجي، وإنشاء مراكز التدريب المهني لتطوير الصناعات الحرفية واليدوية بما يساهم بالارتقاء بالمستوي التعليمي والمهني وبقدرات الأفراد بالمناطق الريفية وبخاصة الشباب منهم.
 3. أن يكون الاهتمام الأكبر بشريحة الشباب في منح التمويل وبخاصة ذوي الأسر لحرصهم على نجاح المشروع وزيادة دخولهم مقارنة بغيرهم نظراً للعبء الملقى عليهم المتمثل في تحمل مسؤولية أسرهم، بخلاف أنهم الأكثر طموحاً وتحمساً لمثل هذه المشروعات، وأصحاب أفكار جديدة ونشطة، والاهتمام أيضاً بتمويل الأفراد ذوي الخبرة وبخاصة أصحاب المهن الحرة نظراً لنجاحهم في مشروعاتهم نتيجة لخبرتهم بطبيعة الأسواق وتجهيز المشروعات بمستلزمات الإنتاج المطلوبة ولخبرتهم بالتسويق وآلياته.
 4. إنشاء مكاتب متخصصة تضم متخصصين واستشاريين في مجال المشروعات الصغيرة في أقاليم المحافظات لتقديم المشورة لأصحاب المشروعات، وإنشاء وحدات قانونية لتقديم الاستشارات القانونية.
 5. دراسة الوضع المالي للمستفيدين من القروض نظراً لارتباط ذلك بمستوي نجاحهم في المشروعات، مع ضرورة إنشاء نظام تأميني يشترك فيه أصحاب المشروعات الصغيرة من خلال دفع رسوم رمزية شهرية لهذا النظام، وفي حالة تعثر المشروع يمنح قرضاً بدون ضمان أو فائدة ويتم سداد القرض في فترة مناسبة كخمس سنوات.
 6. إعادة النظر في قيمة الفائدة على القروض والتي ارتفعت من 6% متناقصة إلى 10% متناقصة في الفترة الأخيرة، وتقليل قيمة القسط من خلال كبر فترة السداد، وزيادة التمويل الموجه للمشروعات وأن يكون حجم التمويل متناسب مع نشاط المشروع الممارس ومتطلباته.
 7. إلا يقتصر دور الجهات المانحة على تقديم القروض فقط ومتابعة المشروعات من حيث الجدية في إقامتها من عدمه، بل أن تعمل على إيجاد سياسة إقراض مناسبة للمشروعات الصغيرة، وأن تقوم بتبسيط الإجراءات والشروط الخاصة بالحصول على التمويل وخاصة تلك المتعلقة بالضمانات التي تؤخذ على المستفيدين، مع سرعة البت في طلبات الحصول على القروض، وإخضاع الشباب لبرامج تدريبية قبل البدء في العمل بمشروعاتهم الصغيرة، وربط المراكز التدريبية بالجامعات والمراكز البحثية، مع ضرورة مساعدة أصحاب المشروعات في تسويق منتجاتهم من خلال المعارض الموسمية والدائمة، مع إصدار نشرات دورية بأحوال واحتياجات السوق.
 8. توقيع اتفاقيات تعاون مع الشركات الكبرى لتوفير مستلزمات الإنتاج الخاصة بالمشروعات بأسعار بسيطة، والتوسع في إنشاء الشركات الداعمة للمشروعات الصغيرة وتفعيل دورها مثل: شركات التأجير التمويلي، والاستعلام الائتماني، وشركات ومؤسسات الضمان.
 9. تحسين مرافق البنية الأساسية للمشروعات، والتشبيك فيما بين المشروعات الصغيرة والمشروعات الكبيرة، حيث يمثل ذلك رافعة أساسية للوصول إلي الموارد المناسبة والميزة

التنافسية من خلال تخفيض التكلفة والمحافظة علي المرونة، وتحقيق النجاح المالي للمشروعات المتشابكة وتسريع نموها وإبداعها.
10. محاولة تطبيق ما يسمى بأسلوب الحماية والذي طبق في بعض الدول من خلال تخصيص سلع معينة لا يتم إنتاجها إلا من خلال المشروعات الصغيرة.

المراجع المراجع العربية

- أبو طالب، أمورة حسن (2019)، استفادة الريفيات من المشروعات الصغيرة بمحافظة المنوفية والشرقية، مجلة أسبوط للعلوم الزراعية، المجلد 50، العدد 24، 265-291.
- أبو مغلي، عزام عزمي مسعود، (2007)، أثر تحليل السوق علي جدوى إقامة المشروعات الاستثمارية الصغيرة: دراسة تحليلية علي قطاع الخدمات في محافظة العاصمة عمان، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشرق الأوسط.
- ارمانوس، مرفت عبده شحاتة (2014)، بعض المتغيرات المرتبطة بدرجة استفادة أصحاب المشروعات الصغيرة الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية في تنمية بعض قري محافظة الشرقية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
- الإمام، محمد السيد (2013)، بعض آثار المشروعات المولدة للدخل الممولة بقروض الصندوق الاجتماعي للتنمية الموجهة للمرأة الريفية بمحافظة الدقهلية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة المنصورة.
- الأنباري، عمر خلف فزع محمد (2011)، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية مع إشارة إلي تجربة العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (2020)، علي الموقع www.capmas.gov.eg.
- الحوامدة، نجلاء مخلد مسلم (2009)، المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة: دراسة اجتماعية ميدانية في محافظة المفرق، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك.
- الشرنوبى، ايناس سمير (2016)، أثر المشروعات علي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للأسر الريفية دراسة ميدانية ببعض قري محافظة كفر الشيخ والغربية، مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي، مجلة دولية ربع سنوية للعلوم والبيئة الزراعية.
- العجلوني، محمود محمد، محمد إقبال العجلوني، عبد الناصر أحمد جرادات (2008)، دور المشروعات الصغيرة في إنعاش الاقتصاد الوطني (دراسة ميدانية لإقليم الشمال بالملكة الأردنية الهاشمية)، جامعة إربد الأهلية للدراسات والبحوث، المجلد 12، العدد 1، 45-77.
- العريفي، رضا فتح الله مصباح (2013)، أثر تمويل المشروعات الصغيرة علي الحد من البطالة في ليبيا، رسالة ماجستير، كلية معهد النقل الدولي واللوجستيات، جامعة الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري.
- العوامرة، بادي عبدالله، (2013)، أثر الإبداع الفردي في تحسين أداء المشاريع الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية.
- المحمودي، نائلة المنير (2014)، المشروعات الصغيرة: المعوقات والبدايل، كلية التربية، جامعة طرابلس، المجلة الليبية للدراسات، العدد 7، 464-502.
- المللي، قمر (2015)، المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سوريا، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق.
- الهاشمي، أمل بنت ناصر بن مسلم (2016)، المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة للشباب بمحافظة مسقط: دراسة من منظور الخدمة الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس.
- الوادي، محمود حسين (2005)، المشروعات الصغيرة: ماهيتها والتحديات الذاتية فيها مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن، المجلة العربية للإدارة، المجلد 25، العدد 1، 1-43.
- برودي، نعيمة (2006)، التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكيف مع المستجدات العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بو علي بالشلف، بحث مقدم للملتقى الدولي الأول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 115-124.

جمعة، عصام محمود (2015)، قروض المشاريع الصغيرة: دراسة قانونية مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة آل البيت.

حrchش، ابتسام زغلول محمد (2012)، الدور الاقتصادي والاجتماعي للمشروعات الصغيرة في تنمية الأسرة والمجتمع الريفي ببعض قري محافظة الغربية، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد المنزلي، جامعة الأزهر.

دويدار، حافظ حافظ، عزة إبراهيم عمارة (2008)، المشروعات الصغيرة في ريف مصر وكيفية تطويرها دراسة حالة محافظة الدقهلية، مجلة مصر المعاصرة، المجلد 100، العدد 492، 379-432.

زعر، زكريا محمد عطوة (2013)، المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة في جنوب قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية.

سلمان، ميساء حبيب (2009)، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل إستراتيجية التنمية دراسة تطبيقية علي المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأكاديمية العربية المفتوحة.

عبد الله، أفكار عبد اللطيف (2008)، الاستثمار في المشاريع الصغيرة دراسة حالة ولاية الخرطوم للفترة 1990-2008، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية.

عكرش، ايمن أحمد محمد حسين، هدي أحمد أحمد علوان الديب (2012)، فعالية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة الشرقية، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مجلة العلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، المجلد 3، العدد 4، 705-726.

علي، عماد الدين إبراهيم (2011)، دراسة ميدانية حول تحديد أهم معوقات المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر، كلية التجارة، جامعة عين شمس، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 2، 625-666.

عواد، عبد الكريم سلامة صالح، موسى هارون النوافلة (2010)، العوامل المؤثرة في تحقيق أهداف المشروعات الصغيرة: دراسة ميدانية في محافظة معان، الناشر: جامعة مؤتة، المجلد 25، العدد 3، 39-74.

غانية، بطاش، بن مالك محمد حسان، بن نعيمة سعيدة (2014)، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح بورقلة.

كتاب وصف مصر بالمعلومات- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (2021)، علي الموقع www.idsc.gov.eg

وزارة التخطيط المصرية (2020)، علي الموقع www.mped.gov.eg

المراجع الأجنبية

Abereijo, Isaac Oluwajoba, Matthew Oluwagbemiga and Stephen Akinade (2007). Assessment of the capabilities for innovation by small and medium industry in Nigeria, African journal of business management, Vol. 1, No8, PP 209-217.

Bitzenis, Aristidis and Ersanja Nito (2005). obstacles to entrepreneur ship in a transition business environment: the case of Albania, Journal of small business and enterprise development, Vol. 12, No 4, PP 564-578.

Gebremariam, Gebremeskel H, Tesfa G Gebremedhin, Randall Wade Jackson (2004). The role of small business in economic growth and poverty allevia-

- tion in west Virginia: an empirical analysis, Federal reserve bank of St. Louis. United States, Business and Economics.
- Irwin, David and Jonathan M Scott (2010). barriers faced by SMEs in raising bank finance, international journal of entrepreneurial behavior , Vol. 16, No 3, PP 245-259.
- Jary, D. and J. Jary (1991). The Harper Collins Dictionary of Sociology, Harper Collins Publishers, New York, USA.
- Mbonyane, Boysana Lephoi (2006). An exploration of factors that lead to failure of small businesses in the Kagiso township, M.S.C, Technological Business Administration, College of Economic and Management Sciences.
- Olawale, Fatoki and David Garwe (2010). Obstacles to the growth of new SMEs in South Africa: A principal component analysis approach, African journal of business management, Vol. 4, No 5, PP 729-738.
- Sherazi, Syed Kamran, Muhammad Zubair Iqbal, Muhammed Asif, Kashif-ur-Rehman and Syed Saad Hussain Shah (2013). obstacles to small and medium enterprises in Pakistan: principal component analysis approach, Middle East journal of scientific research, Vol.13, No.10, PP 1325-1334.
- Temtime, T., Zelealem and Jaloni Pansiri (2004). Small business critical success/failure factors in developing economies: some evidence from Botswana, university of Botswana, American journal of applied sciences, Vol. 1, No 1, PP 18-25.
- Thwala, Wellington Didibhuku & Phaladi, Makgati Jacob (2009). An exploratory study of problems facing small contractors in the North west province of south Africa, African journal of business management, Vol.3, No. 10, PP 533-539.
- Wiesner, Retha, Jim Mcdonald and Heather C Banham (2007). Australian small and medium sized enterprises SMEs: A study of high performance management practices, journal of management& organization, Vol. 13, PP 227-248.

A Study on Some Soci-economic Factors Affecting Small Projects in Rural Assiut Governorate

**Mohamed, Asmaa M.A.; Ashraf R. EL-Ghannam; Mustafa H. Ahmed;
Samia A. Helal and Randa Y. Mohamed**

¹Rural Sociology Research Department - Agricultural Extension Research Institute and Rural Development - Agricultural Research Center

²Dept. Agricultural Extension and Rural Society, Collage Agriculture, Assiut University

Abstract

The aim of the study was to identify the social and economic factors affecting the success of small projects owners in the rural area of Assiut Governorate, determine the relative importance of these factors, to identify the effects of the small projects establishment, and identify the obstacles and problems that facing the small projects owners and their suggestions for its success. The sample involved 240 owners of small projects from the four centers: Abnoub, Al-Fath, Dirout, and Al-Qusiya, Data were collected by using a questionnaire by personal interviews. All independent and dependent variables were measured. Furthermore, the statistical methods used in this study are descriptive analysis, tests of simple correlation coefficient, multiple linear regression, and step wise multiple regression.

Moreover, the result of correlation coefficient indicated that there is positive significant relationships between independent variables (the number of the respondents' family members, his monthly income, the level of cultural openness, the number of project workers, loan amount, loan installment, and the opinions of the respondents on the aid of donors for loans) and the overall success level of the respondent project. Furthermore, the results of multiple linear regression showed significant positive relationship between independent variables (the education level of the respondents, his monthly income, his level of ambition, the number of project workers, the number of years of previous experience of the respondent in the project, loan amount, the adequacy of the loan, and the opinions of the respondents on the aid of donors for loans) and the overall success level of the respondent project, While there is a negative significant relationship between loan installment and the overall success level of the respondent project, It was found that the independent variables together contribute to explaining more than 66% of the variance that occurred to the degree of overall success of the respondents project.

Keywords: *Small projects, Social factors, Economic factors.*